الاحداث الدموية التي تعصف بالعراق حالياً تعكس حالة من التوحش البربري ضد البشرية. حالة من فقدان الضمير الانساني والحس الرباني الذي قدس حياة الانسان وكرمها في كتبه السماوية وفي قيمه التي اصطلح الناس على احترامها في عهود العدل والحق. الذين يقتلون الابرياء بغير حق هم سفهاء معتدون مصيرهم النار وبئس المهاد.

كم امرأة ترملت... وكم طفل تيتم؟

بقلم / ابو المنذر الحسيني

والذين يتسترون عليهم هم شركاء في جريمة ضد ابناء وطنهم. صحيح ان هناك الكثير من اشكال الضغط والابتزاز، غير ان دماء الابرياء الطاهرة حرام على العباد، مهما كانت الاسباب. أي ذنب بحق الله ارتكبه هؤلاء الذين اصطفوا يوماً في طوابير المصارف انتظاراً لصرف رواتب التقاعد الخاصة بهم، أي ذنب اقترفه هؤلاء حتى يقتلوا وتزهق ارواحهم؟ أي ذنب بحق الله ارتكبه تلاميذ مدارس يؤدون امتحاناتهم حتى تضرب السيارات المفخخة اوصالهم؟ أي ذنب اقترفه هؤلاء الذين التحقوا بقوات الجيش وبقوات الشرطة من اجل تشكيل نواة لقوة الدفاع الوطني عن العراق وحماية امنه حتى يفجروا وهم احياء بواسطة جبناء يتخصرون بأحزمة ناسفة او بواسطة سيارات مفخخة، أي ذنب اقترفه الجنين في بطن امه او الطفل في مدرسته حتى يقتل؟ ترى كم امرأة ترملت وكم طفل تيتم وكم فتاة فقدت حبيبها الذي كانت تحلم بالزواج منه؟

ان الطغاة الجدد الذين يدعون الانتماء الى الاسلام، دين السماحة واليسر والمغفرة، انما يسعون الى مقاليد السلطة والسيطرة تماماً مثلما حدث في افغانستان حينما حولوها الى بحر من الدم عندما سيطروا وارادوا اجبار الناس على العودة الى عصور الجاهلية المظلمة. كل منهم عد نفسه حاملاً لكلمة الله سبحانه وتعالى! كل منهم تصور انه ظل الله في الارض لا يمكن ان يناقشه احد او يرد له كلمة! كل حارب وسفك دماء الآمنين الابرياء من اجل ممارسة القهر وليس من اجل أي شيء اخر. ومن الغريب ان الذين يزهقون ارواح العراقيين يوماً بعد يوم لا يشتركون معاً في الرؤى السياسية، بل هم يتفقون على شيء واحد هو العداء للشعب العراقي. البعثيون المتحجرون الذين يقودهم تاجر الثلج القديم عزة الدوري والسلفيون المتشددون الذين يقودهم الزرقاوي. انهم لا يحبون الشعب العراقي ولا يعملون من اجل مصلحته. انهم يعملون فقط من اجل هدف واحد هو الوصول الى السلطة. فاذا ما دانت لهم فإنهم سيتقاتلون كما تتقاتل الحيوانات في الغاب من اجل السيطرة. وهذا مرة اخرى هو درس طالبان، درس الجائعين الى الاستبداد اذا تمكنوا. درس الذين يعتقدون بالباطل انهم اصحاب الكلمة الحق، وان ما عدا رأيهم هو الباطل.

ان الشعب العراقي الذي ينزف دماً كل يوم وقع ضحية مواجهة لم يكن هو صانعها، غير ان ارضه لظروف كثيرة اصبحت هي ساحة النزال في هذه المواجهة، انها المواجهة بين قوى الديمقراطية والحرية من ناحية وقوى الاستبداد والديكتاتورية من ناحية اخرى. ومن المؤلم ان الذي ينزف في هذه المواجهة هو الشعب العراقي و الذين ينزفون هم الابرياء وليس الاطراف المتخاصمة. ان كل من له ثأر يريد الاخذ به من الولايات المتحدة الامريكية قد جاء الى العراق ليأخذ بثأره! ان كل من له خلاف مع الولايات المتحدة قد جاء الى العراق من اجل تصفية حساباته! لقد اصبح العراق بكل معنى الكلمة خط المواجهة الرئيس في المعركة ضد الارهاب العالمي التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية. فقوى الارهاب العالمي تتجمع للثأر من الولايات المتحدة في العراق. والولايات المتحدة حشدت نخبة من قواتها وخبرائها في العراق من اجل محاربة الارهاب العالمي. انها ليست مواجهة عراقية بين عراقيين يختلفون في الرؤى والافكار، فمهما اختلف العراقيون فإنهم لا يقتلون انفسهم ولا يقتلون بعضهم بعضاً. والقوى التي تدعي مواجهة الولايات المتحدة هي في الحقيقة تحارب الشعب العراقي ومؤسساته هذه القوى تحارب المؤسسات التي من شأن بنائها انهاء الاحتلال مثل مؤسسات الشرطة والجيش والقضاء وغيرها. لماذا يصر الارهابيون على تدمير البنية الاساسية البشرية لجهاز الدولة في العراق؟ الجواب هو ببساطة لانهم لا يريدون دولة في العراق، بل يريدون العراق ارضاً محروقة مدمرة حتى يتسنى لهم الصراخ ليل نهار بان الامريكان فعلوا كذا وكذا وكذا. انهم يخبئون السلاح في المساجد منتهكين حرمة اماكن العبادة التي حرم الله سبحانه وتعالى ان تستخدم في غير اغراض ذكرها جل وعلا ويخبئون السلاح في المستشفيات والمدارس، هكذا كان يفعل صدام!

ان قوات الاحتلال يجب ان ترحل، نعم، فليس هناك عراقي غيور على وطنه وكرامته يرضى ببقاء الاحتلال. والحقيقة ان قرارات مجلس الامن المختلفة بشأن العراق تؤكد سيادة العراق ووحدة اراضيه وتؤكد ان بقاء قوات الاحتلال مرهون بالارادة الشعبية التي تعبر عن نفسها في شكل مؤسسات ديمقراطية تمثل العراقيين اجمع وحكومة دستورية لها صلاحيات التفاوض باسم الوطن والمواطنين. الان كيف ينتهي الاحتلال؟ من الذي يطلب انهاء مهمة قوات الاحتلال او من الذي يطلب اعادة انتشار قوات الاحتلال وخروجها من المدن على ان تتركز في قواعد او معسكرات خارج المدن العراقية الرئيسة؟ الجواب بالطبع هو ان الطلب يجب ان يأتي من حكومة شرعية تملك خيارات واضحة في مجالات الامن والدفاع. ولكي تكون الحكومة شرعية فانها يجب ان تقوم على اساس دستوري مقبول من الاغلبية، ولكي تكون الحكومة قادرة فانها من الضروري ان تكون لها اجهزة منظمة قادرة على توفير الامن الداخلي وعلى حماية حدود البلد. وهناك حالياً عملية حقيقية لخلق قاعدة دستورية للحكم من خلال صوغ واقرار دستور يضمن حقوق المواطنة المتساوية للجميع بصرف النظر عن الدين او الطائفة او العرق او الجنس. وهناك على وجه اليقين عملية لاعادة بناء الجيش والشرطة، فما الذي يحدث؟ اصبحت العملية السياسية هدفاً للتكفيريين، ففي رأيهم ان الدستور حرام وان الانتخابات بدعة وانهم هم وليس الشعب مصدر السلطات. وكذلك اصبح الجيش والشرطة هدفاً للإرهابيين، اصبح جهاز الدولة بأكمله هدفاً للإرهابيين، فهؤلاء لا يريدون دولة، هؤلاء يريدون فوضى يمرحون فيها ويرتعون من اجل التنكيل بالعباد والتمثيل بهم. انهم يطيلون امد الاحتلال، هم في الحقيقة يرون ان معركتهم تتحقق في اطالة امد الاحتلال وان انتصارهم مرهون ببقاء القوات الاجنبية وليس برحيلها حتى لو تحقق ذلك على جماجم العراقيين جميعاً.

ان انهاء الاحتلال حق للوطن من اجل اعادة استقلاله، غير ان انهاء الاحتلال يجب ان يتحقق على اساس شروط ومقومات تضمن الا يغرق العراق في حرب اهلية لا يعلم الا الله سبحانه وتعالى مداها. هل هدف العراقيين هو مجرد خروج قوات الاحتلال ام ان هدفهم هو اقامة عراق مستقل وديمقراطي. ان خروج القوات الاجنبية من العراق في الوقت الحاضر وفي غياب شرعية دستورية تستند اليها حكومة تتفاوض مع قوات الاحتلال على اساس قرارات مجلس الامن التي تقيد سلطة الاحتلال بالارادة الشعبية لن يؤدي الا الى ظهور دكتاتورية جديدة او عموم الفوضى والقتل في كل مكان على اسوأ مما هو الان. كما ان خروج قوات الاحتلال في غياب مؤسسات قوية لادارة الدولة يعني سيادة قانون الغاب وضياع حقوق الضعفاء. وامامنا تجربة ناطقة في الصومال، فقد خرجت منها القوات الاجنبية منذ اكثر من عشر سنوات. وقتها احتفل الصوماليون بالانتصار على الولايات المتحدة، بل الانتصار على العالم كله الذي قرر الانسحاب من الصومال وترك الصوماليين لشأنهم، فماذا حدث؟ الذي حدث ان الصومال وقع في دوامة حرب اهلية وصراعات العصابات المسلحة وانتهى الامر الى تكريس التقسيم والى انتشار الفوضى وغياب الحكومة الوطنية. وبعد كل ذلك طلب الصومال المساعدة من اجل التخلص من كل هذه الآثار، غير ان رد المجتمع الدولي كان بارداً الى درجة ما وترك الصوماليون يحاولون برعاية دولية ان يتفقوا على اسس قانونية تعيد للبلد وحدته واستقلاله. وبالرغم من كل ذلك فان الحكومة الصومالية غير قادرة حتى الان على العودة الى مقديشو. ولا يزال إقطاعيو الحرب يتحكمون في مصير الغالبية العظمى من الناس الذين لا حول لهم ولا قوة. لقد تحول الشعب الصومالي بأكمله الى رهينة للمحاربين الذين اصبح القتال هو صناعتهم الوحيدة. اصبح السلاح في الصومال هو وسيلة الحوار الوحيدة! فكانت النتيجة ان خرس صوت العقل. ان التجربة دليل قاطع وبرهان ساطع على ان الاستقلال يتطلب توفير البناء الاساسي للديمقراطية وادارة الدولة على اسس دستورية. لقد انتهت الجاهلية منذ زمن طويل وولت الى الابد عصور حرب داحس والغبراء. فلنكن في العراق اهل حكمة، نعتبر ممن سبقونا وممن حولنا وعمل معاً من اجل عراق مستقل وديمقراطي، من اجل حكومة دستورية وجيش وطني قادر على حماية الحدود بلا اعتداء وشرطة تعمل من خلال مبدأ سيادة القانون، هذا هو عراق المستقبل الذي نريده، عراق الامن والامان وليس عراق الفوضى والخراب.

اهمية المعرفة في دعم التنمية البشرية في العراق

د. ستار جبار خليل

في عالم اليوم المتغير، تتسارع خطى العولمة والتطورات التكنولوجية الهائلة، وثورة المعلومات والاتصالات، ويتفاعل فيه الداخلي مع الخارجي ويتحول الاقتصاد بشكل لافت للانتباه من الاقتصاد الحقيقي الى الرمزي بفعل تزايد تجارة الخدمات وحركة اسواق المال وشفافية المعلومات، ويعزز متغيراته بظهور مفاهيم جديدة مثل الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية واقتصاد المعرفة وحوكمة الشركات وغيرها.

وفي كل ما يجري، تحظى المعرفة بتزايد اهميتها ودورها الفاعل في تعزيز التنمية البشرية المستدامة من خلال مشاركة الناس في صنع القرار وفي العملية السياسية وفي تنشيط الاقتصاد وبناء المجتمع طالما تطرح هذه التنمية امامهم خيارات عديدة وتدعو الى استثمار الموارد بما يعود بالنفع ليس للجيل الحالي فحسب انما للاجيال القادمة في المستقبل، ولهذا كانت المعرفة ركناً اساسياً من اركان قياس مؤشراتها.

ولهذا فان قيمة المعرفة لاغراض التنمية تتوقف على مدى استيعابها وتطبيقها وجعلها جزءاً مهماً من ثقافة المجتمع، كما تتوقف على مدى تحقق التواصل العلمي بين العلماء والمفكرين والمثقفين، وعلى مستوى التشابك والعلاقات الوثيقة بين مؤسسات الدولة وشركات القطاع الخاص و الباحثين ومؤسسات البحث العلمي ومراكزه المتخصصة.

لقد اصبحت المعرفة اليوم سلعة ذات منفعة تدعم الاقتصادات والبيئة السياسية والمجتمعات وتنتشر في جميع جوانب النشاط الانساني، مما استلزم تشريع القوانين واستحداث الجمعيات والمنظمات على المستويين المحلي والعالمي لضمان حقوق الملكية الفكرية في مجالات عديدة منها: حق التأليف وبراءات الاختراع والابتكار والعلامات التجارية وغيرها. تقرير التنمية البشرية الاول الذي صدر عن البرنامج الانمائي للامم المتحدة في عام ١٩٩٠، عرف التنمية البشرية على انها: عملية توسيع لخيارات الناس، واراد بذلك تجاوز مفهوم التنمية التقليدي المرتبط بالمؤشرات الكمية ومعاملة الناس كمدخلات لهذه التنمية الى مجالات اوسع تضمن مشاركتهم في العملية السياسية والنشاط الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي المشاركة في احداث التنمية وجني ثمارها. وهذه المشاركة وهذا الدور مرتبط بخياراتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتجدد دائماً مع مرور الزمن.

وتتميز المعرفة بأهميتها بالنسبة للتنمية البشرية من خلال اعتمادها كأحد اهم مؤشرات قياسها من خلال بعدين : الاول يمثله نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة، اما الثاني فهو نسب الالتحاق بمستويات التعليم الثلاثة الابتدائي والثانوي والجامعي، مما يعطي التعليم مكانة متميزة ضمن المعرفة بوصفه احد طرائق استخدامها واستيعابها، وهو حق انساني ووسيلة مهمة لتحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تأثيره في الانتاجية وجوانب الحياة الاخرى.

لقد اشارت احدى الدراسات الحديثة التي شملت (١٩٢) بلداً، الى الفوائد الجمة لتكوين راس المال البشري، وتوصلت الى ان راس المال البشري والاجتماعي يسهم بما لا يقل عن (٦٤٪) من اداء النمو، وفي المقابل يسهم رأس المال المادي (الآلات والمباني والبنى الاساسية) بنسبة (١٦٪) من النمو، اما رأس المال الطبيعي فيسهم بالنسبة المتبقية ومقدارها (٢٠٪)، وبصورة اكثر تحديداً تظهر التقديرات العالمية ان زيادة نسبة خريجي المرحلة الثانوية في اليد العاملة بنسبة (١٠٪) تقترن بزيادة تتراوح بين (٦- ١٥٪) في الدخل الذي يحصل عليه افقر (٤٠٪) من السكان، ومن المؤكد هنا ان تكاليف تحسين النظم التعليمية ضخمة، الا ان كلفة استمرار الجهل لا حدود لها، ومن المفارقات بعد ذلك ان تكون فجوة المعرفة وليس فجوة الدخل هي المحدد لقدرات الدول وتقدمها في عالمنا المعاصر.

اما بالنسبة للعراق، فمن المؤسف حقاً ان يأتي بالمرتبة (٨٠) على وفق مقياس التنمية البشرية، وبالمرتبة (١١٠) على وفق مؤشر التنمية الانسانية العربي من بين (١١١) بلداً، وفي مجال المعرفة كان معدل التعليم عند الكبار (٥٢٪) ونسبة الالتحاق الاجمالي بمستويات التعليم الثلاثة التي مر ذكرها (٥٠٪)، اما مؤشر الفجوة الرقمية في مجال تقانة المعلومات والاتصال فتدل نسبها على تخلف شديد ولا يمكن مقارنتها بأي من دول العالم، فقبل ثلاث سنوات من الان لا يوجد أي مستخدم للانترنت بشكل شخصي كما لا يستطيع أي فرد ان يحصل على هاتف نقال طالما كان ممنوعاً في العراق بعد ذلك يمكن القول- على الرغم من كل السلبيات فان السنتين الماضيتين قد حفلتا بالكثير من المتغيرات التي عرفها المجتمع وكان ممنوعاً من معرفتها وكثير منها يمكن ان يكون بداية لاشاعة ثقافة المعرفة بين الناس بما يرتقي بهم حضارياً في المستقبل، لكن هذه الثقافة لاتزال بحاجة الى توجيه وبلورة اتجاهاتها بالشكل الصحيح وبما يؤسس لمجتمع المعرفة في العراق، وهذا يتطلب الانفتاح على العالم، والتكيف مع متغيراته الجديدة ومن اجل ذلك نرى ما يأتي:

١- تغيير المواقف والقيم المجتمعية وثقافة المجتمع نحو احترام العلم والمعرفة وتشجيع الابداع والابتكار وضمان حقوق الملكية الفكرية للمبدعين والعلماء والمفكرين.

٢- تشجيع الانسياب الحر للمعلومات والافكار بنوع من الشفافية واحترام الرأي والرأي الآخر لبناء مجتمع متفاعل وخلق بيئة ملائمة لاحداث التنمية.

٣- ولتعزيز التنمية البشرية المستدامة لا بد من الاهتمام بالقيم التي تدفع بالتنمية الى الامام مثل التسامح ونكران الذات واحترام الثقافات المختلفة وضمان حقوق جميع مكونات واقليات المجتمع من خلال الدستور.

٤- معالجة اسباب الفقر والبطالة وتمكين الناس من ممارسة حق العمل والحق في الحياة، ودعم شبكات الامان الاجتماعي لحماية الضعفاء والفقراء والعاطلين عن العمل.

٥- الاهتمام بموضوع الحكومة الالكترونية ومعالجة معوقات تطبيقها في العراق من اجل مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي وثورة المعلومات المتسارعة لتحسين الاداء الحكومي.

٦- الانفتاح على العالم الخارجي والتكيف مع متغيراته الايجابية ولا سيما في مجال التطور العلمي وعقد شراكات علمية مع الجامعات والمؤسسات العلمية الرصينة.

٧- تحسين الخدمات بشكل عام ومنها الصحية بشكل خاص، كذلك تحسين النظم التعليمية والابقاء على الزامية التعليم وفسح المجال للتعلم والدراسة امام اكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع المختلفة، ومحاولة القضاء على الامية بكل السبل المتاحة.

٨- زيادة التشابك المعرفي بين مؤسسات الدولة وشركات القطاع الخاص من جهة، وبينها وبين مراكز البحث العلمي ومؤسساته من جهة ثانية، والافادة من الابحاث العلمية من قبل صانعي القرار.

٩- وضع الاطار المؤسسي والقانوني لكل المتغيرات الجديدة في المجتمع بما يدعم القطاع الخاص وانعاش الاقتصاد الوطني.

وتعزيزاً لكل ما تقدم، لا بد من تهيئة البيئة الاجتماعية والاقتصادية الملائمة، فلا يمكن احداث التنمية في ظروف امنية وسياسية غير مستقرة، ولابد من ترسيخ قيم المواطنة والانتماء الى العراق الموحد، واشاعة الثقافة الوطنية بعيداً عن التعصب والتناحر والغاء الآخر والتنافس الطائفي او القومي او الديني، فهذا الشعب عاش منذ الاف السنين متآخياً ومتماسكاً اجتماعياً، منصهراً في بوتقة واحدة هي العراق، وعندما يكون الناس متماسكين تعبيراً عن وحدتهم ومتسامحين تعبيراً عن انتمائهم ووطنيتهم فعندئذ يمكن ايجاد بيئة اجتماعية ملائمة لاحداث تنمية بشرية مستدامة تقوم بالناس ومن اجلهم ويحق لهم جني ثمارها حتى ا لاجيال القادمة.